شراكة ثلاثية متنامية: كيف يمكن للاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الجنوبي، ومجلس التعاون الخليجي تشكيل المستقبل معًا؟

كريستيان بيتر هانلت

خبير أول في شؤون أوروبا والجوار والشرق الأوسط، برنامج "مستقبل أوروبا" التابع لمؤسسة برتلسمان

نيكو زيليكينز

خبير في العلوم السياسية، برنامج "مستقبل أوروبا" التابع لمؤسسة برتلسمان

يستكشف هذا التحليل الإمكانات المتنامية لشراكة ثلاثية بين الاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الجنوبي الشريكة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومجلس التعاون الخليجي. في ظل بيئة متوسطية متعددة الأقطاب بشكل متزايد، تشترك هذه الكتل الإقليمية الثلاث في مصالح مشتركة مهمة في الاستقرار والتنمية المستدامة والحوكمة الفعالة. ومع ذلك، فقد سعت هذه الكتل إلى حد كبير، حتى الآن، إلى تحقيق هذه الأهداف بالتوازي بدلاً من التنسيق. استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها دراسة يوروميد يورو موسكو 2025 ، **تحدد هذه الدراسة أربعة مجالات رئيسية - إنتاج الطاقة النظيفة، وحماية البيئة البحرية، والتجارة الآمنة والترابط الاقتصادي، فضلاً عن حل النزاعات - حيث يمكن للاستثمار المنسق والتعاون العادل والبنية السياسية المرنة أن تحقق فوائد دائمة لجميع أصحاب المصلحة.**

فرصة ضائعة وشريك تعاون خارجي جديد يلوح في الأفق

في تسعينيات القرن الماضي، أضاع الاتحاد الأوروبي فرصةً حاسمةً بإطار تعاونه "يوروميد" لإقامة شراكة أوروبية- متوسطية متينة ومرنة، كان من شأنها أن تُواجه نفوذ الجهات الخارجية الأخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونتيجةً لذلك، ومنذ مطلع الألفية الثانية، زادت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا، وخاصة الصين، من حضورها في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

منذ ذلك الحين، تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين في عالمٍ متعدد الأقطاب بشكلٍ متزايد، مع سياساتٍ تعاقديةٍ تنتهجها الحكومات والقادة.

منذ ذلك الحين، تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه الجنوبيين في عالمٍ متعدد الأقطاب بشكلٍ متزايد، مع سياساتٍ تعاقديةٍ تنتهجها الحكومات والقادة. ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد الاتحاد الأوروبي نفوذه تدريجيًا، وأصبح تفاعليا أكثر، مُركزًا على الحد من الهجرة.

ومع ذلك، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2024 وتولي المفوضية الأوروبية الجديدة مهامها، بدأ فصلٌ جديدٌ في مسيرة الاتحاد الأوروبي. إذ يسعى الاتحاد الأوروبي الآن إلى شراكةٍ أكثر شمولًا وتوافقًا مع دول الجوار الأوروبي - الجنوب. لكن، يأتي هذا الجهد في ظل تحديات جسيمة: عشرة صراعات وحروب مستمرة (بما في ذلك تلك الدائرة في إيران والعراق وإسرائيل وفلسطين والمناطق الكردية ولبنان وليبيا والسودان وسوريا واليمن والصحراء الغربية)، إلى جانب مجموعة من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

يواجه الاتحاد الأوروبي اليوم تحديات ومنافسين أكثر مما واجهه في التسعينيات من القرن الماضي، الذي كان يعتبر في السابق قرن الفرص. ومع ذلك، من خلال البحث عن شركاء جدد في الجوار الأوسع، لا يزال بإمكان الاتحاد الأوروبي تعزيز دوره. ويلوح في الأفق شريك رئيسي يتمتع بإمكانات كبيرة للاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي: دول الخليج العربية.

لا ينبغي الاستهانة بتأثير دول الخليج العربية ونفوذها في الجوار الجنوبي، إذ تلعب دورًا محوريًا في المنطقة من خلال الاستثمارات المتنامية والمبادرات الدبلوماسية والمساعدة المالية. تؤكد نتائج مسح يوروميد يوروميسكو 2025 هذا الدور المتنامي. ووفقًا للنتائج، صنف 75% من المشاركين دور دول الخليج في المنطقة بأنه "مرتفع جدًا" أو "مرتفع"، مما يجعلها الطرف الخارجي الأكثر تأثيرًا. يليه الاتحاد الأوروبي بنسبة 73%، ثم تركيا بنسبة 70%. ورغم أن الاختلافات بين هذه الأطراف الثلاثة ضئيلة نسبيًا، إلا أن ريادة دول الخليج واضحة (انظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1

س4: في رأيك، إلى أي مدى تلعب الجهات الفاعلة التالية دورًا رئيسيًا في

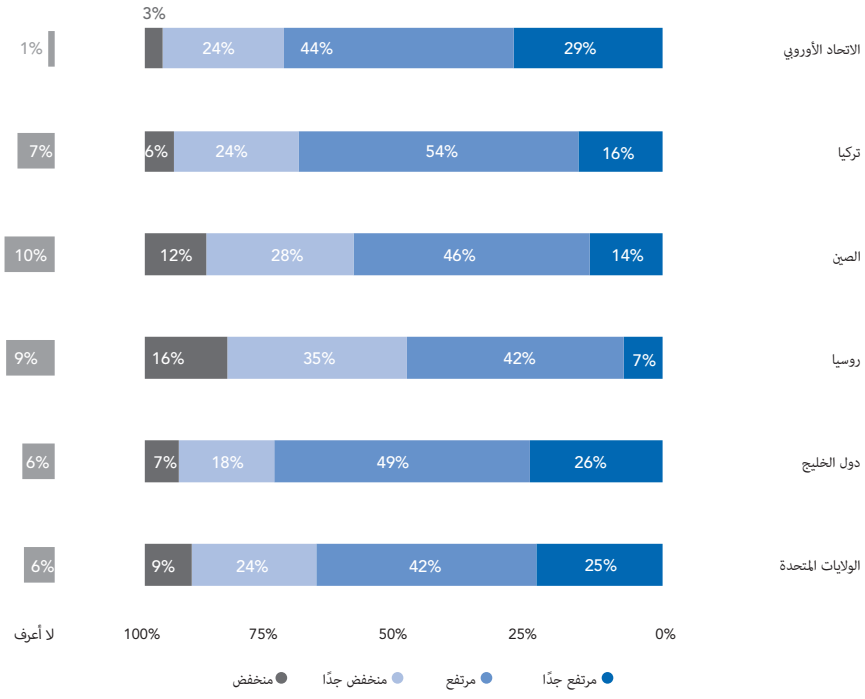

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

إمكانات مجلس التعاون الخليجي ودوله الأعضاء

تتحد دول الخليج العربية تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي. وهو منظمة حكومية إقليمية تضم ست دول: البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. تأسس مجلس التعاون الخليجي، ومقره الرياض، عام 1981 على خلفية الحرب العراقية الإيرانية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين دوله الأعضاء.

على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تتكون إلى حد كبير من دول صغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أنها تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة نفوذ سياسي دولي كبير.

بصفته منظمة إقليمية تتمتع بثروة سيادية ضخمة ونفوذ إقليمي كبير، يُعد مجلس التعاون الخليجي شريكًا جاذبًا للتعاون. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة السياسية والمجتمعية لدول مجلس التعاون الخليجي لا تتوافق تلقائيًا مع معايير الاتحاد الأوروبي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان (قارن مؤشر برتلسمان للتحول: مؤسسة برتلسمان، 2024). تشمل دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة مساحة تزيد عن مليون ميل مربع، وتستضيف حوالي 60 مليون نسمة وتولد ناتجًا محليًا إجماليًا مشتركًا يزيد على 3.655 تريليون دولار أمريكي. إن نظرة مقارنة على تركيا - وهي دولة في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولديها علاقات مؤسسية طويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي - توضح أهمية مجلس التعاون الخليجي: حيث أن إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي أكبر بأكثر من ثلاثة أضعاف من مساحة تركيا، على الرغم من أن عدد سكان تركيا يتجاوز عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 27 مليون نسمة. ومع ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي أكبر بأكثر من ثلاثة أضعاف من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتركيا. تؤكد هذه الأرقام أنه على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تتكون إلى حد كبير من دول صغيرة ومتوسطة الحجم، إلا أنها تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة - وبناءً على مواردها من النفط والغاز وصادراتها، فإن لها نفوذًا سياسيًا دوليًا كبيرًا. في عام 2023، استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 28.2% من صادرات النفط الخام العالمية (Gulf Today, 2025)، وساهم البحر الأحمر، الذي يحدّ العديد من الشركاء الخليجيين، بنسبة تتراوح بين 15%- 12 من التجارة البحرية العالمية. في عام 2022 وحده، استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي 178 مليار دولار أمريكي في الاتحاد الأوروبي (السيف، 2025) من خلال الاستثمار المباشر، وهو ما يمثل 38% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج الاتحاد الأوروبي إلى الاتحاد.

لقد عبرت كل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي عن طموحاتها طويلة الأجل لتنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف بيئة أمنية مستقرة لتعزيز نمو الصناعات المحلية.

لقد عبّرت كل دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي عن طموحاتها طويلة المدى من خلال استراتيجيات "الرؤية" الوطنية. على سبيل المثال، تهدف استراتيجية الإمارات العربية المتحدة "نحن الإمارات 2031" (حكومة الإمارات، 2025) إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 1.49 تريليون درهم إماراتي إلى 3 تريليونات درهم إماراتي، وتوليد 800 مليار درهم إماراتي من الصادرات غير النفطية. وبالمثل، التزمت المملكة العربية السعودية، من خلال خطتها لرؤية 2030 (حكومة المملكة العربية السعودية، 2025)، بتنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط من خلال توسيع القطاعات غير النفطية، وتعزيز دورها القيادي في العالمين العربي والإسلامي.

يتطلب تحقيق هذه الأهداف بيئة أمنية مستقرة لتعزيز نمو الصناعات المحلية. غير أن المشهد الإقليمي لا يزال هشًا، حيث تُشكل الصراعات في/حول اليمن وإيران والعراق وسوريا ولبنان وإسرائيل -فلسطين والسودان مخاطر على الاستثمارات المحتملة. وإدراكًا منها للترابط بين الأمن والتنمية الاقتصادية، كثّفت دول مجلس التعاون الخليجي مشاركتها في جهود حل النزاعات الإقليمية. في منطقة الخليج نفسها، تسعى هذه الدول إلى تهدئة الصراع الإقليمي مع إيران، بما في ذلك الجهود المبذولة لمعالجة التوترات المحيطة ببرنامجها النووي. وتشارك قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في مبادرات عربية تسعى إلى إنهاء الحرب في غزة وبدء إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي. علاوة على ذلك، وعلى مستوى الأمم المتحدة، تقود المملكة العربية السعودية بالاشتراك مع فرنسا التحالف العالمي لتعزيز حل الدولتين إسرائيل وفلسطين. علاوة على ذلك، تسعى المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة إلى التواصل مع القيادات الجديدة في لبنان وسوريا من أجل إنهاء الهشاشة والاحتكاك في هاتين الدولتين الواقعتين في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. وخارج المنطقة، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما المملكة العربية السعودية، على سد الفجوات بين أوكرانيا وروسيا، حيث سهّلت عمليات تبادل الرهائن والمفاوضات السرية.

تواجه منطقة الخليج تحديات كبيرة تهدد برامجها الطموحة للتحديث: فارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه - التي تفاقمت بسبب تغير المناخ - تُشكّلان مخاطر جسيمة. واستجابةً لذلك، تُولي دول الخليج أولوية متزايدة للتنويع الاقتصادي. وتجري حالياً استراتيجيات لتحويل أجزاء من اقتصاداتها إلى مراكز خدمات وإنتاج والطاقة البديلة، في ظل الضغوط الناجمة عن التحولات الديموغرافية والتأثير السلبي لتغير المناخ.

الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي بالتفصيل

يسلط الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي للشراكة مع مجلس التعاون الخليجي الضوء على أهمية المشاركة المشتركة في تعزيز "السلام والاستقرار في هذه المنطقة الأوسع"

يُحدد البيان المشترك لعام 2022 بشأن "الشراكة الاستراتيجية مع الخليج" (المفوضية الأوروبية، 2025) الإطار المؤسسي لشراكة الاتحاد الأوروبي مع مجلس التعاون الخليجي. ويحدد ستة مجالات رئيسية للتعاون: الازدهار؛ والتحول الأخضر وأمن الطاقة المستدامة؛ والاستقرار الإقليمي والأمن العالمي؛ والمساعدة الإنسانية والإنمائية؛ والعلاقات بين الشعوب؛ وتعزيز التعاون المؤسسي. وتتوافق هذه المجالات ذات الأولوية مع العديد من التحديات السياسية والاقتصادية في دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. ويسلط البيان الضوء، على وجه الخصوص، على أهمية المشاركة المشاركة في تعزيز "السلام والاستقرار في هذه المنطقة الأوسع"، مُشيرًا صراحةً إلى العراق واليمن وسوريا وليبيا ولبنان وإسرائيل/فلسطين والصومال وإثيوبيا والسودان كنقاط محورية للتعاون.

تستثمر دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل في دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، تُشارك الإمارات العربية المتحدة في تمويل تطوير حقول الغاز في إسرائيل؛ وتعتزم قطر الاستثمار في ربط الغاز عبر سوريا؛ وتدعم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية الممر الاقتصادي بين الهند والشرق وهو مبادرة رئيسية للبنية التحتية والتواصل تهدف إلى ربط جنوب آسيا بأوروبا -(IMEEC) الأوسط وأوروبا عبر الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط. كما أُطلقت مبادرات تعاون بين قطر والإمارات العربية المتحدة ولبنان وتونس والمغرب في مجال الشركات الناشئة.

في حين يعكف الاتحاد الأوروبي حاليًا على صياغة ميثاق جديد للبحر الأبيض المتوسط، يُعمّق مجلس التعاون الخليجي في الوقت نفسه مشاركته السياسية والاقتصادية في العديد من دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. في نهاية المطاف، يمكن دمج نقاط قوة المنظمتين الإقليميتين - الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي - بشكل أكثر فعالية ضمن إطار شراكة ثلاثية.

المجالات المواضيعية لشراكة ثلاثية

لذا، يُطرح السؤال: **كيف يُمكن لشراكة ثلاثية أن تنجح؟ استنادًا إلى مسح يوروميد يوروميسكو 2025، تُوفر أربعة مجالات مداخل للتعاون الثلاثي**

1. إنتاج الطاقة البديلة لمجتمع ما بعد الوقود الأحفوري

تطوير واستخدام تقنيات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية لتنويع مصادر الطاقة وتسريع وتيرة إزالة الكربون. تتوفر تفاصيل إضافية في هذه الدراسة (مؤسسة بيرتلسمان، 2024).

2. حماية البيئة البحرية

تنظيف المساحات البحرية المشتركة (البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، والخليج) والحفاظ عليها. إلى جانب الطاقة البديلة، يتماشى هذا مع أولويات المشاركين في المسح لحماية البيئة، والتكيف مع تغير المناخ، والطاقة (انظر السؤال 14 في الجدول 2).

3. تأمين طرق التجارة وتعزيز الاتصال

من خلال التركيز على هذه الركائز الأربع - الطاقة النظيفة، وحماية البيئة البحرية، وتأمين الاتصال، وبناء السلام - يمكن للتعاون الثلاثي أن يبدأ في تحقيق مزايا ملموسة لجميع أصحاب المصلحة في جميع المناطق الثلاث."

التعاون معا في حماية الممرات البحرية والبرية، وتوسيع شبكات النقل والترابط الرقمي، وإبراز أهمية التنمية الاقتصادية والتجارة والاستثمار - كما أبرز المشاركون في المسح (انظر المحور الموضوعي الأول في الرسم البياني 2).

4. حل النزاعات السياسية والدبلوماسية

تنسيق الجهود لمعالجة الحروب والصراعات العشرة الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك إيران، والعراق، والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، والقضية الكردية، ولبنان، وليبيا، والسودان، وسوريا، واليمن، والصحراء الغربية). يلقى هذا صدىً قويًا لدى المشاركين في المسح: إذ يتوقع 87% منهم أن تُسهم هذه الشراكة في حل "النزاعات طويلة الأمد" (انظر الرسم البياني 3).

الرسم البياني 2

س١٤: ما هي المجالات التي ينبغي أن تُعطيها هذه الشراكات الأولوية؟ (الفئات مُشتقة من إجابات مفتوحة)

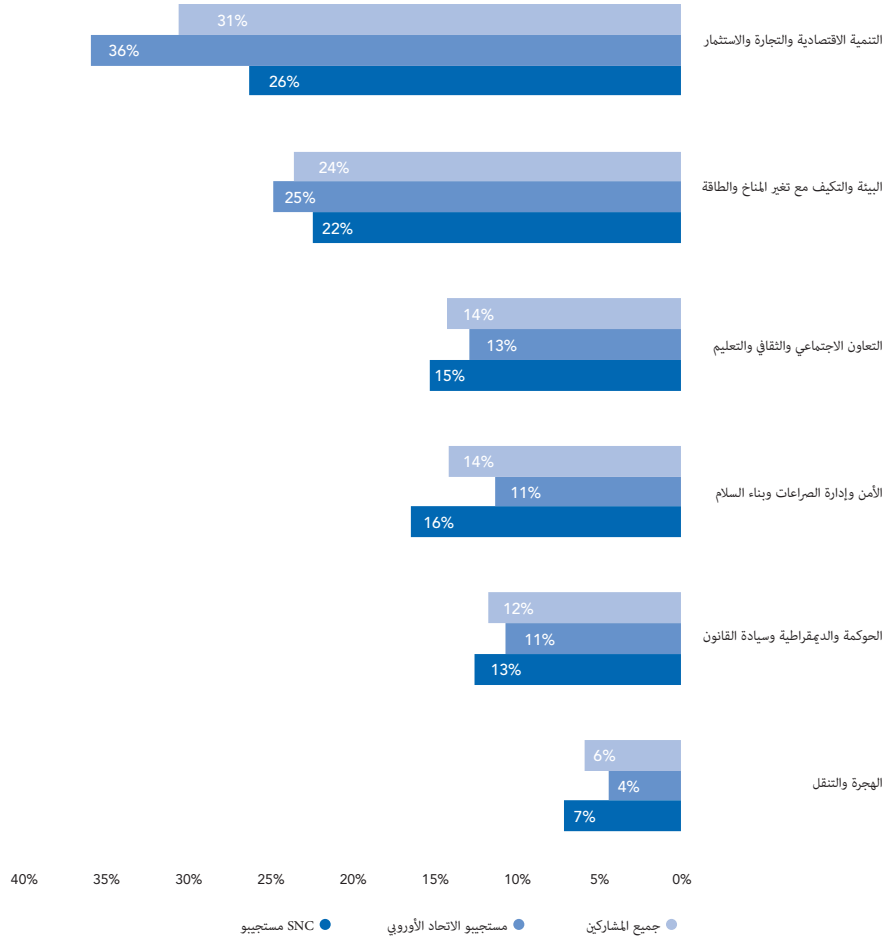

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

بالتركيز على هذه المجالات الأربعة - الطاقة النظيفة، وحماية البيئة البحرية، وتأمين الاتصال، وبناء السلام - يمكن للتعاون الثلاثي أن يبدأ بتحقيق فوائد ملموسة لجميع شركاء التجمعات الإقليمية الثلاث.

الرسم البياني 3

س10. إلى أي مدى ينبغي أن تتطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائه في الجوار الجنوبي

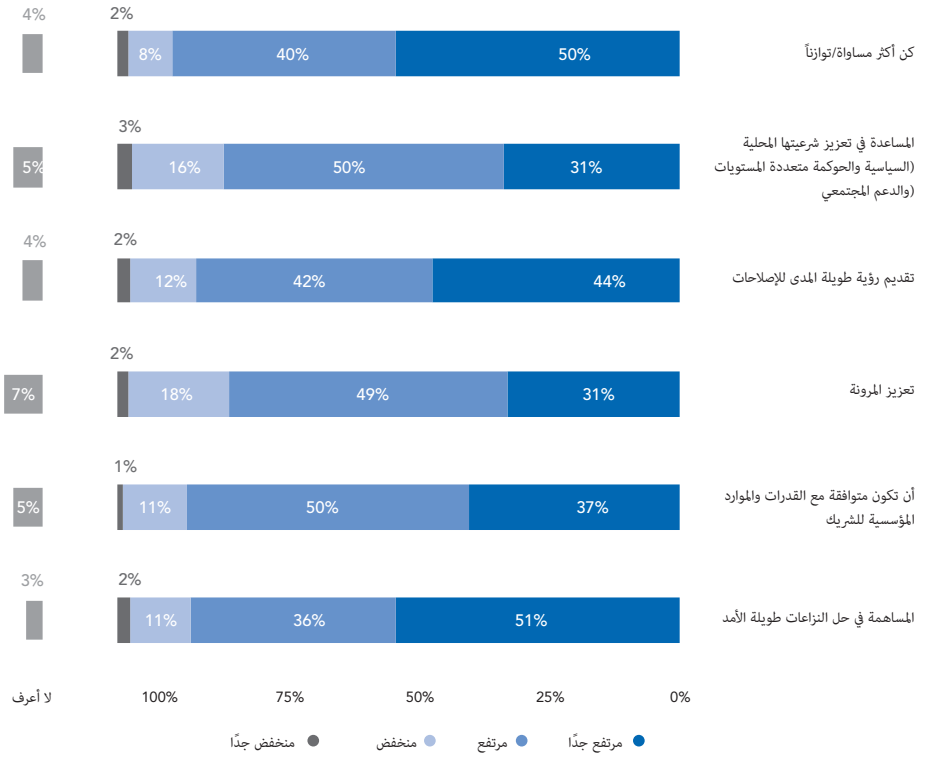

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

يمكن دمج المشاريع الثلاثية في الإطار المتوسطي الأساسي للاتحاد من أجل المتوسط، مع إتاحة ترتيبات مرنة لإشراك دول الخليج العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

يمكن للتجمعات الإقليمية الثلاثة معًا تجميع مواردها في صناديق استثمارية مواضيعية: الاتحاد الأوروبي من خلال مبادرة البوابة العالمية (المفوضية الأوروبية، 2025)، ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال صناديقها السيادية. ويمكن بعد ذلك إنشاء مراكز ابتكار مشتركة للنهوض بالمشاريع الاقتصادية والبيئية المشتركة

لكن، لن تنجح الشراكة الثلاثية إلا إذا كان التعاون في المشاريع متكافئًا حقًا. وينعكس هذا الرأي في المسح، حيث دعا 90% من المشاركين إلى علاقات "أكثر مساواة/توازنًا" (انظر الرسم البياني 3). وعلى وجه الخصوص، يجب ألا تتخلف دول البحر الأبيض المتوسط عن الركب بسبب الكتلتين الأقوى ماليًا. في نهاية المطاف، ينبغي أن يشعر كل شريك بأنه مساهم فاعل، لا مجرد مراقب سلبي، في الشراكة.

ما نوع الإطار السياسي الذي يمكن أن يدعم مثل هذه الشراكة؟

يمكن للاتحاد من أجل المتوسط أن يكون بمثابة إطار لترسيخ الشراكة الثلاثية المقترحة. يمكن دمج المشاريع الثلاثية في الإطار المتوسطي الأساسي للاتحاد من أجل المتوسط، مع إتاحة ترتيبات مرنة لإشراك دول الخليج العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. تُظهر نتائج المسح دعمًا قويًا لهذا النهج: فقد قيّم 80% من المشاركين إمكانات الاتحاد من أجل المتوسط بأنها "عالية جدًا" أو "عالية"، متفقين على أنه "يمكن أن يوفر منصة فريدة تيتم السعي فيها نحو المصالح المشتركة على قدم المساواة، والسعي إلى سبل جديدة لتعزيز آليات التعاون الإقليمي" (انظر الرسم البياني 4).

الرسم البياني 4
يمكن للاتحاد من أجل المتوسط أن يوفر منصة فريدة تُسعى فيها المصالح المشتركة على قدم المساواة، والبحث عن سبل جديدة لتعزيز آليات التعاون الإقليمي
س15: إلى أي مدى تتفق مع هذا الاقتراح؟

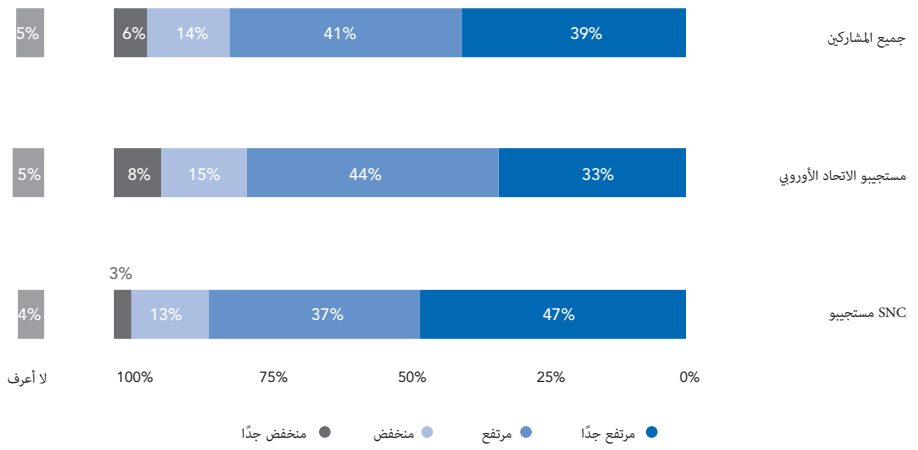

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

من الأمثلة الحالية على التعاون الثلاثي ضمن إطار الاتحاد من أجل المتوسط المنتدى الخامس لأعمال الطاقة والمناخ (الاتحاد من أجل المتوسط، 2025). يجمع هذا المنتدى أصحاب المصلحة من منطقتي الأورو-متوسط والخليج معًا لمواجهة تحديات التحول في مجال الطاقة والمرونة في مواجهة تغير المناخ، مما يعزز التعاون الإقليمي أيضًا مع القطاع الخاص.

في إطار عملية الإصلاح الجارية للاتحاد من أجل المتوسط، يمكن تعزيز القدرة التنظيمية من خلال مجموعة متنوعة من التدابير التي من شأنها تمكين الاتحاد من أجل المتوسط من دعم المشاريع الثلاثية المقترحة. وقد اتفقت أغلبية كبيرة من المشاركين (88% قيّموها بأنها "عالية جدًا" أو "عالية") على أن الاتحاد من أجل المتوسط يجب أن يتعاون بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى "لتحسين الحوار رفيع المستوى مع جيران الدول المجاورة" (انظر الرسم البياني 5). ويؤكد هذا الدعم الواسع الدور المحتمل الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد من أجل المتوسط كمنتدى واجهة يربط بين التجمعات الإقليمية الثلاثة.

الرسم البياني 5
س16. في إطار الإصلاح الجاري للاتحاد من أجل المتوسط، إلى أي مدى ينبغي للعناصر التالية أن تساعد في تعزيز دوره؟

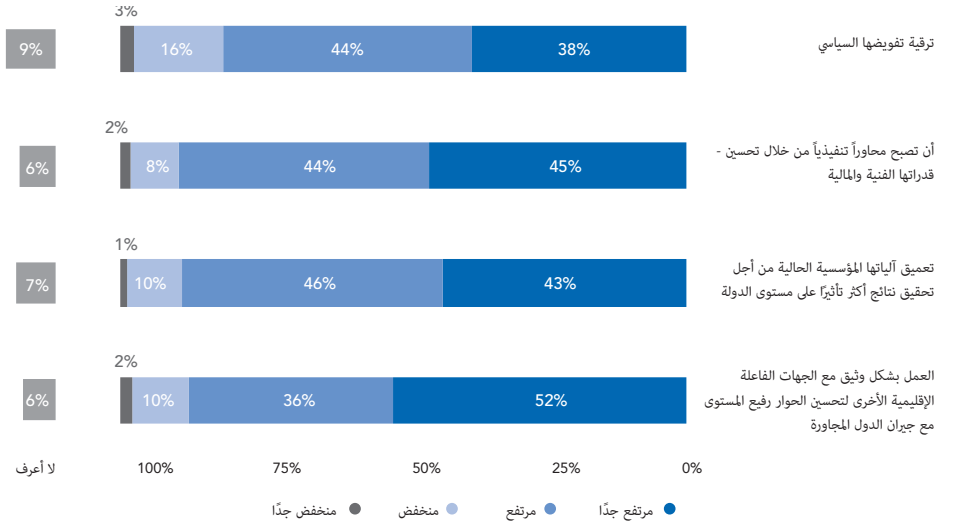

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

إذا استغرقت عملية إصلاح الاتحاد من أجل المتوسط وقتًا أطول من المتوقع، في حين أن بعض المشاريع الثلاثية جاهزة للتقدم، فيمكن لـ"تحالف الأطراف الفاعلة" - وهو تحالف يضم دولًا من الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي ومجلس التعاون الخليجي - أن يتولى القيادة. سيتولى هذا التحالف المسؤولية السياسية والمالية والإدارية عن مشاريع ثلاثية محددة، مثل تنظيف وحماية مياه البحر الأحمر.

إذا استغرقت عملية إصلاح الاتحاد من أجل المتوسط وقتًا أطول من المتوقع، في حين أن بعض المشاريع الثلاثية جاهزة للتقدم، فيمكن لـ"تحالف الأطراف الفاعلة" - وهو تحالف يضم دولًا من الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي ومجلس التعاون الخليجي أن يتولى القيادة.

الخلاصة

في الختام، يمكن لشراكة ثلاثية متوازنة حقًا أن توفر مزيجًا من نقاط القوة في كل منطقة لمواجهة التحديات المشتركة واغتنام الفرص الناشئة. من خلال تجميع الاستثمارات من خلال الصناديق المواضيعية، وإنشاء مراكز ابتكار مشتركة، وترسيخ التعاون في إطار الاتحاد من أجل المتوسط الذي سيجري اصلاحه، يمكن لجميع الشركاء دفع عجلة التقدم في إنتاج الطاقة النظيفة، وحماية البيئة البحرية، وتأمين التجارة والترابط الاقتصادي، بالإضافة إلى حل النزاعات. والأهم من ذلك، أن النجاح يعتمد على المشاركة المتساوية والاحترام المتبادل، مما يضمن عدم تهميش دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أو تجاهلها. وإذا تم تصميم وتنفيذ هذا الشكل الثلاثي بروح المعاملة بالمثل، فإنه يمكن أن يصبح محركاً قوياً لبناء القدرة على الصمود والازدهار والتنمية المستدامة في منطقة الأورو- والبحر الأبيض المتوسط والخليج الأوسع نطاقاً ـ لصالح جميع المجتمعات المعنية.

يعتمد نجاح الشراكة الثلاثية على المشاركة المتساوية والاحترام المتبادل، مما يضمن عدم تهميش دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أو تجاهلها.

المراجع

- **السيف، ب.** (27 فبراير/ شباط 2025). علاقات الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في عام 2025: هل الأفعال أبلغ من الأقوال؟. مبادرة الإصلاح العربي https://www.arab-reform.net/publication/eu-gcc-relations-in-2025-will-actions-speak-louder-than-words/?utm_source=chatgpt.com

- **مؤشر برتلسمان للتحول**. (2024). مؤسسة برتلسمان https://bti-project.org/en/reports/middle-east-and-north-africa

- **دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج النفط الخام واحتياطاته وصادراته.** Gulf Today (2025)

- **نظرة عامة على البوابة العالمية.** (2025). المفوضية الأوروبية https://international-partnerships.ec.europa.eu/policies/global-gateway/global-gateway-overview_en

- **بيان مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس - شراكة استراتيجية مع الخليج. مشترك** (2022) 13 نهائي (2022). المفوضية الأوروبية

- **رؤية السعودية 2030**. (2025). حكومة المملكة العربية السعودية https://www.vision2030.gov.sa/en

- **تعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي: ضرورة الشراكات المتساوية في التحول إلى الطاقة الخضراء.** (2024). مؤسسة بيرتلسمان https://www.bertelsmann-stiftung.de/de/publikationen/publikation/did/strengthening-eu-southern-neighbourhood-relations

- **رؤية "نحن الإمارات العربية المتحدة 2031"**. (2025). حكومة الإمارات العربية المتحدة https://u.ae/en/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future-shaping/we-the-uae-2031-vision

- **المنتدى الخامس لأعمال الطاقة والمناخ التابع للاتحاد من أجل المتوسط**. (2025). الاتحاد من أجل المتوسط https://ufmsecretariat.org/event/5th-ufm-energy-climate-business-forum/